### ليعوض بعض الخسائر الذي تكبّدتها خلال الجلسة السابقة

# النفط يصعد بأكثر من 2 بالمئة قبيل اجتماع لـ «أوبك» وسط مخاوف «أوميكرون»

ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 2 بالمئة، لتعوض بعض الخسائر الحادة التي تكبّدتها خلال الجلسة السابقة، إذ يستعد كبار المنتجين لمناقشة كيفية التفاعل مع التهديد الذي يواجهه الطلب على الوقود بسبب المتحور «أوميكرون».

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.90 دولار بما يعادل 2.7بالمئة إلى 71.13 دولار للبرميل بحلول الساعة 05:04 بتوقيت غرينتش بعد هبوط 3.9بالمئة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.71 دولار أو 2.6بالمئة إلى 67.89 دولار للبرميل بعد هبوطها 5.4بالمئة.

تجتمع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بعد الساعة 13:00 بتوقيت غرينتش، وقبل اجتماع لـ(أوبك+) التي تجمع «أوبك» مع حلفاء من بينهم روسيا.

قال سونيل كاتكي، رئيس شؤون تجارة السلع بالتجزئة في «كوتاك سكيوريتيز»: «بما أن الولايات المتحدة ودول أخرى اتفقت على الاستخدام من مخزونات الطوارئ للسيطرة على ارتفاع الأسعار... وأيضاً بما أن الأسعار تراجعت بالفعل عن 85 دولاراً للبرميل إلى ما يقرب من 70 دولاراً، فقد تعيد (أوبك+) النظر في استراتيجيتها». ظوأضاف: «هناك احتمال بحدوث ذلك، بالنظر إلى متحور فيروس (كورونا) الجديد وتأثيره على الطلب العالمي، لا سيما في قطاع الطيران». وحتى إذا وافقت (أوبك+) على المضي قدماً في زيادة الإمدادات المزمعة في يناير (كانون الثاني)، فقد يجد المنتجون صعوبة في إضافة هذا القدر.

فقد خلص مسح لـ«رويترز» إلى أن «أوبك» ضخت 27.74 مليون برميل يومياً في نوفمبر (تشرين الثاني)، بزيادة 220 ألف برميل يومياً عن الشهر السابق، لكن ذلك كان أقل من الزيادة البالغة 254 ألف برميل يومياً المسموح بها لأعضاء «أوبك» بموجب اتفاق (أوبك+).

## رئيس الاحتياطي الفدرالي يحذّر من استمرار ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة

جيروم باول

حذّر رئيس الاحتياطي الفدرالي (المصرف المركزي) الأميركي جيروم باول، من أن أخطار «تواصل ارتفاع معدّل التضخم» ازدادت، وأشار إلى أن المؤسسة ستنظر في إلغاء الحوافز بأسرع مما كان مقررا.

وبعدما وصف على مدى أشهر ارتفاع معّدل التضخم من جراء الاضطرابات في سلاسل الإمداد والنقص في المواد الغذائية واليد العاملة بأنه موقت، قال باول أمام اللجنة المصرفية في مجلس الشيوخ إن الوقت حان لـ«إسقاط» هذا المصطلح لدى توصيف الارتفاع في الأسعار، كما أوردت وكالة الصحافة الفرنسية.

ويستهدف الاحتياطي الفدرالي تضخّما بنسبة 2 في المائة، إلا أن المعدّل ارتفع إلى 5 في المائة على 12 شهرًا حتى أكتوبر.

وقال باول: «من الواضح أن أخطار تواصل ارتفاع معدّل التضخم ازدادت»، لكنّه أشار إلى أن الاحتياطي الفدرالي «سيستخدم وسائله المتاحة لضمان عدم ترسخ المعدل المرتفع للتضخم».

وباشر الاحتياطي الفدرالي التخلي عن التدابير التحفيزية المتّخذة لحماية الاقتصاد من تداعيات الجائحة، علما بأن باول سبق أن أشار إلى أن صنّاع القرار يمكن أن يتريثوا قبل زيادة أسعار الفائدة على القروض، واعتبر أن مشاكل الإمداد ستُحَل في الأشهر المقبلة.

## اليابان: لجنة اقتصادية تعلن انتهاء الانكماش

أعلنت لجنة من الاقتصاديين اليابانيين أن جائحة «كورونا» أنهت ما يقرب من 3 سنوات من الانكماش الاقتصادي في البلاد، بعد وصوله لمعدلات القاع في مايو من العام الماضي.

وذكرت قناة «آسيا نيوز» الإخبارية، أن اللجنة التي شكّلتها الحكومة بشكل مؤقت وكلفتها بتحديد فترات الذروة والانخفاضات في دورات الأعمال في اليابان، أوضحت أن الاقتصاد أنهى ركوده الأخير ودخل في طفرة منذ مايو 2020 عندما أضرت القيود المفروضة بسبب «كورونا» بالأسر والشركات.

وأوضحت اللجنة أن صدمة الأزمة الصحية أدت من الناحية الفنية إلى إنهاء فترة الانكماش، حيث تراجع معظم المؤشرات إلى نقطة حددتها اللجنة على أنها القاع، ثم توقف مستوى التراجع بعدها.

وقال هيروشي يوشيكاوا، رئيس جامعة «ريشو» الذي يرأس اللجنة التي عقدها مكتب مجلس الوزراء، إن مايو 2020 يمثل أدنى مستوى للاقتصاد، عندما انخفض الاستهلاك والكثير من المؤشرات الاقتصادية الأخرى وسط حالة القيود الطارئة.

ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد اليابان، ثالث أكبر اقتصاد في العالم، بنسبة 5.1بالمئة على أساس سنوي هذا الربع، بعد انكماش أكبر من المتوقع بنسبة 3.0بالمئة في الفترة من يوليو إلى سبتمبر الماضيين، حيث من المتوقع أن يرتفع إنفاق الأسر وسط تخفيف القيود.

وأظهرت بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية الصادرة، نمو الناتج الصناعي لليابان خلال شهر أكتوبر الماضي بعد وضع المتغيرات الموسمية في الحساب بنسبة 1.1بالمئة شهرياً. وجاء معدل النمو الشهر أقل من التوقعات التي كانت 1.8بالمئة، بعد تراجعه بنسبة 5.4بالمئة خلال شهر سبتمبر الماضي. وعلى أساس سنوي، سجل الناتج الصناعي لليابان تراجعاً بنسبة 4.7بالمئة خلال الشهر الماضي، بعد تراجع بنسبة 2.3بالمئة سنوياً خلال الشهر السابق.

ومن ناحية أخرى، تتوقع الوزارة نمو الناتج الصناعي خلال نوفمبر بنسبة 9بالمئة، ثم بنسبة 2.1بالمئة خلال ديسمبر (كانون الأول). وتتوقع الوزارة تحسناً في أداء قطاعات صناعة معدات النقل وآلات الإنتاج والإلكترونيات خلال شهر نوفمبر.

في حين تتوقع الوزارة مساهمة قطاعات صناعة معدات النقل والآلات الكهربائية وخام الحديد والصلب في نمو الناتج الصناعي خلال الشهر المقبل.

## المغرب يبدأ تصفية ديون القيمة المضافة للقطاع الخاص

أعلن رئيس الحكومة المغربية، عزيز أخنوش، بالرباط، أنه سيتم ضخ 13 مليار درهم (1.3 مليار دولار) لأداء مستحقات الضريبة على القيمة المضافة ابتداءً من ديسمبر الحالي؛ وذلك لتمكين المقاولات من التوفر على سيولة مهمة في خزينتها؛ من أجل الصمود في وجه الأزمة.

وقال أخنوش، في معرض جوابه عن سؤال محوري خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة بمجلس النواب حول موضوع «مخطط عمل الحكومة لتعزيز بناء الدولة الاجتماعية»، إن «الحكومة تلتزم انطلاقاً من السنة الحالي، بتصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم لفائدة مقاولات القطاع الخاص. حيث سيتم، ابتداءً من ديسمبر، وقبل نهاية الفصل الأول من سنة 2022، ضخ 13 مليار درهم لأداء مستحقات الضريبة على القيمة المضافة لتتمكن المقاولات، وخصوصاً الصغرى والمتوسطة، من التوفر على سيولة مهمة في خزينتها؛ من أجل الصمود في وجه الأزمة، والانخراط في دينامية خلق القيمة المضافة وفرص الشغل». وتابع اخنوش، أنه وعياً من الحكومة بدور الاستثمار والبعد الاقتصادي في دعم ركائز الدولة الاجتماعية، فقد اعتمدت سياسة اقتصادية تشمل خمسة محاور رئيسية تتمثل في إنعاش فوري للاقتصاد الوطني، ووضع برنامج وطني وجهوي من أجل دعم المقاولات الناشئة في القطاعات الواعدة، وتفعيل الإصلاحات الهيكلية لدعم الاقتصاد الوطني، وتنفيذ سياسات قطاعية طموحة على الصعيدين الوطني والمجالي، ووضع سياسة فاعلة لدعم النشاط الاقتصادي للنساء.

## أنغولا تدشن مرحلة اقتصادية جديدة مع السعودية بسفارة في الرياض

في وقت تتجه فيه المملكة للانفتاح الاستراتيجي نحو أفريقيا، أكد فريدريكو كاردوسو، سفير أنغولا لدى السعودية، أن بلاده تعكف على استكشاف جميع إمكانات التكامل بين الاقتصاديين السعودي والأنغولي، ضمن أولويات عمله خلال الفترة المقبلة، خاصة في مجالات الطاقة والزراعة والثروة الحيوانية والصناعات التحويلية والتعدين ومصايد الأسماك واللوجيستيات والنقل الجوي والسياحة.

وتوقع كاردوسو أن تشهد الفترة المقبلة توقيع الاتفاقيات، بصفتها أحد السبل لإعطاء الدقة والفاعلية لإرادة كلا البلدين، مرجحاً أن تعلن الحكومتان في الوقت المناسب –على حد تعبيره– عن اتفاقيات في المجالات التي ستحتاج فيها أولوياتهما لتمهيد الطريق، وتعزيز تنفيذ القرارات المتخذة، ضمن خطط بلاده لتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع السعودية.

ولفت سفير أنغولا بالرياض، في حديث مع «الشرق الأوسط»، إلى التعاون بين المملكة وبلاده بمجالات المناخ والاقتصاد الأخضر والزراعة والصناعة، حيث يتطلع إلى أن تكون محور تعاون ثنائي وثيق لتنويع الاقتصاد، وتسريع العلاقات المشتركة، وتهيئة مرحلة جديدة مستدامة من التعاون بين البلدين.

وقال كاردوسو إن كلا البلدين عضو في «أوبك بلس»، ما يعني أن هناك مجموعة واسعة من القضايا في هذا المجال يمكن فيها مواصلة تحسين التعاون والتناغم المتبادل، مضيفاً أن كلا البلدين يدخل في إصلاح وهيكلة اقتصادية لتنويع الموارد، وتقليل الاعتماد على النفط، واستكشاف الفرص الطبيعية المتاحة مع الاستدامة، في حين تتمتع أنغولا بإمكانيات ضخمة، لكنها لا تزال غير مستكشفة بشكل كافٍ.

## الاقتصاد العالمي يعود لخانة الغموض

فيما كان يتجه للتعافي من التداعيات المدمرة لوباء (كوفيد – 19) تعرض الاقتصاد العالمي لضربة جديدة بسبب المتحورة أوميكرون التي أدت إلى إعادة فرض قيود على السفر. وانتشرت المتحورة الجديدة، التي أبلغت منظمة الصحة العالمية باكتشافها في جنوب أفريقيا، قبل أقل من أسبوع في قارات العالم ما دفع بعشرات الدول إلى فرض قيود على السفر.

وستعتمد شدة الأثر الاقتصادي على مدى خطورتها ومدى فاعلية اللقاحات المتوفرة لمواجهتها. لكن حتى مع أخذ السيناريوهات الأكثر تفاؤلا في الاعتبار، يراجع خبراء الاقتصاد توقعاتهم للعام 2022 باتجاه خفضها.

ويصر صندوق النقد الدولي الذي يتوقع نموا بنسبة 4.9 في المائة للعام المقبل، منذ أشهر على أن فيروس «كورونا» ومتحوراته لا يزالان مصدر التهديد الرئيسي. وقال غريغوري داكو كبير خبراء الاقتصاد في شركة «أكسفورد إيكونوميكس» المتخصصة إن الأثر الاقتصادي قد يكون «متواضعا»، في حدود 0.25 نقطة مئوية على النمو العالمي عام 2022؛ إذا كانت «أعراض أوميكرون خفيفة نسبيا» وكانت اللقاحات «فعالة».

وفي أسوأ السيناريوهات حيث تكون أوميكرون خطيرة جدا وتسبب بإعادة إغلاق جزء كبير من اقتصادات العالم، قد ينخفض النمو في العام 2022 إلى حوالي 2.3 في المائة، مقارنة بـ4.5 في المائة وفق توقعات «أكسفورد إيكونوميكس» قبل ظهور المتحورة.

## بيوت خبرة محلية تتوقع فائضاً في موازنة السعودية خلال 2022

توقعت بيوت خبرة كبرى في السعودية، تحقيق موازنة المملكة المحلية فائضًا العام المقبل، وهو توقع أكثر تفاؤلًا من التوقعات الحكومية لتحقيق الفائض في 2023.

وتوقعت "شركة جدوى للاستثمار" أكبر شركة أبحاث في البلاد، أن تسجل المملكة فائضًا بقيمة 35 مليار ريال (9.3 مليارات دولار) في العام المقبل 2022. بينما توقعت "شركة الراجحي المالية" الذراع الاستثمارية لـ"مصرف الراجحي"، أن تحقق الموازنة السعودية فائضًا بين 25 – 45 مليار ريال (6.66 – 12 مليار دولار) في 2022.

يأتي ذلك، مقابل توقع وزارة المالية السعودية بلوغ عجز ميزانيتها للعام الحالي، 85 مليار ريال (22.7 مليار دولار)، و52 مليار ريال (13.9 مليار دولار) العام المقبل.

وكان آخر فائض محقق في ميزانية السعودية عام 2013، فيما بدأت تسجل عجزًا متتاليًا منذ 2014 بسبب تراجع أسعار النفط عن مستويات منتصف 2014.

وكانت السعودية أعلنت موازنة 2021 بإنفاق 264 مليار دولار، مقابل إيرادات بـ 226.4 مليار دولار، متوقعة عجزا قيمته 37.6 مليار دولار.

وتنظر اقتصادات دول الخليج العربي، بأهمية كبيرة، لأبرز أرقام موازنة السعودية، أكبر اقتصاد عربي وخليجي.

وتتوقع "الراجحي المالية" بلوغ إجمالي الإيرادات الحكومية تريليون ريال (267 مليار دولار) للعام 2022، على أن تبلغ الإيرادات النفطية 600 مليار ريال (160 مليار دولار)، بينما قد تراوح الإيرادات غير النفطية بين 380 و400 مليار ريال (101 و107 مليارات دولار).

وتوقعت أن تبقي الحكومة على إنفاقها الرأسمالي عند مستوى 955 مليار ريال (255 مليار دولار).

## مؤتمر اقتصادي في ليبيا يدعو لتحسين البيئة الاستثمارية وتأهيل البنية التحتية

أوصى مؤتمر اقتصادي عُقد في ليبيا على مدار يومين، بتسريع وتيرة التعافي الاقتصادي في البلاد، وتحسين البيئة الاستثمارية؛ ارتكازاً على سياسة الإصلاح والتنمية المستدامة الجديدة، مع تشجيع الاستثمار في بناء المدن المهدمة وفي البنى التحتية من الطرق والموانئ والمطارات، فضلاً عن الرقمنة وتعزيز العمل في قطاعات الطاقة والمياه والصحة والتعليم والسياحة.

وفي ختام فعاليات المؤتمر التاسع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، الذي عُقد تحت شعار «الاستثمار وعودة الحياة»، في العاصمة الليبية طرابلس، خلال يومي 28 و29 نوفمبر الحالي، تم التأكيد على ما أحرزته ليبيا من مخططات للإصلاح المؤسسي وتحسين البيئة الاستثمارية واستراتيجية التعافي على أسس مستدامة، والتي تعد بنهضة قوية لبناء اقتصاد حديث ومتنوّع ومتطور.

وأشارت توصيات المؤتمر إلى «إفساح المجال بشكل أكبر أمام القطاع الخاص للاستثمار في تنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية، وإعادة تفعيل الاتفاقيات مع الدول الشقيقة والصديقة وتسهيل دخول رجال الأعمال وإلغاء تأشيرة الدخول لأصحاب الأعمال العرب وتذليل الصعوبات أمامهم، وربط الموانئ والمطارات مع الدول العربية لتنشيط النقل التجاري، وتسهيل التحويلات المصرفية».

حضر فعاليات المؤتمر أكثر من 500 شخصية اقتصادية رسمية وخاصة من نحو 20 دولة. وتقدم الحضور نائب رئيس الحكومة الليبي رمضان بوجناح، ممثلاً لرئيس الحكومة، وعدد من الوزراء والرسميين، ومسؤولي غرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية، والغرف العربية – الأجنبية المشتركة، وهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية، ورواد الأعمال والمستثمرين العرب، وخبراء دوليين وعرب في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

ودعا نائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية رمضان بوجناح، أصحاب الأعمال العرب للشراكة من خلال توطيد علاقات التعاون مع نظرائهم في ليبيا، في سبيل التنمية والتطوير، واضعاً إمكانات الوزارة في سبيل تسهيل الإجراءات وتشجيع فرص الاستثمار.

وشدّد على الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الاستقرار ومشاركة جميع شرائح المجتمع بمشاريع التنمية المستدامة.